وهو سهم يحصل له سهم وفي صورة زوج وام وعم مات الزوج
عن بنت وخمسة اخوة تقدم انها تصح من ستين لها ثمانية
سهام الثاني مسئلته فاضرب لام الاولى سهمين في عشرة
جميع الثانية يحصل لها عشرون واضرب لها سهما في العشرة
فله عشرة واضرب لبنت الميت الثاني وهو الزوج خمسة من مسئلته
في سهامه الثلاثة فلها خمسة عشر واضرب لكل من اخوته
سهما في الثالثة فله ثلاثة اسهم وقس على ذلك وقد اختصر
المصنف رحمه الله تعالى ولم يذكر سوى ما اذا مات ميتان
فقط لاجل التسهيل على المبتدي ولم يذكر كيفية قسمة التركات
وهي الثمرة المقصودة بالذات فاذا ذكرها وذلك ان التركة
اذا كانت من الاصول المعدودة المتساوية قدرا وقيمة
كدراهم والسنانير ففيها طرق منها ان تضرب سهام كل
وارث التركة من المسئلة في التركة وتقسم الحاصل على المسئلة فيحصل
نصيبه من التركة فلو مات عن زوجة وام وعم وترك مائة
دينار فالمسئلة تصح من اثني عشر سهما للزوجة ثلاثة وللام اربعة
وللعم خمسة فاضرب للزوجة ثلاثتها في المائة واقسم الحاصل
وهو ثلثمائة على المسئلة تخرج لها خمسة وعشرون دينارا
واضرب للام اربعتها في المائة واقسم الحاصل وهو اربعمائة على
المسئلة وهو اثنى عشر للعم خمسة في المائة واقسم الحاصل على
المسئلة تخرج لاحد واربعون دينارا وثلثان ومنها تقسم
التركة على المسئلة وتضرب الخارج بسهام كل وارث فيحصل
نصيبه في المثال اقسم المائة على المسئلة وهي اثنا عشر تخرج
ثمانية وثلث اضربها في ثلاثة مائة الزوجة واربعة للام وخمسة
للعم فيحصل لكل ما ذكرناه ومنها ان تنسب سهام كل وارث من
المسئلة اليها وتاخذ من التركة بتلك النسبة فالماخوذ حصة
نسبة ثلاثة الزوجة الى المسئلة ربعها فخذ لها ربع المائة وهو
خمسة وعشرون ونسبة اربعة الام الى المسئلة ثلث فلها ثلث المائة

لها تخرج ثلاثة وثلاثون دينارا وثلث واضرب

وهو

وهو ثلاثة وثلاثون وثلث ونسبة خمسة العم ربع وسدس فله ربع المائة
خمسة وعشرون وسدسها ستة عشر وثلثان وهذا الوجه يجري في التركة
المعدودة وغيرها اسواء كانت اجزاؤها متصلة او منفصلة وهي متساوية
القيمة او مختلفها

باب ميراث الخنثى

اقول كان ينبغي لمن وضع الترجمة ان يقول باب ميراث الخنثى المشكل والمفقود
والحمل فان الناظم ذكرها ايضا ويفرد كل مسئلة من المسائل الثلاث بباب والخنثى
المشكل قسمان قسم لم الة الرجال والذكر الماء جميعا وقسم له ثقبة يخرج منها البول
لا تشبه الة من الاثنين وهذا الثاني مشكل لا يتضح ما دام صبيا فاذا بلغ
امكن اتضاحه والاول قد ينضح وان كان صبيا ولا اشكال له واتضاحه
علامات من البلوغ والشهوة وغيرها وقد ذكر ذلك وسطر كتب الفقه
والغرض هنا كيفية ارث المشكل وارث من معه من الورثة حال اشكاله
ولا يتصور ان يكون المشكل زوجا او زوجة لعدم صحة مناكحته ولا ابا ولا
جدا ولا اما ولا جدة لانه لو كان واحدا ممن ذكر كما ان واضحا والغرض
انه مشكل واما الواضح فحكمه واضح مما سبق قال

وان يكن في مستحق المال ... خنثى صحيح بين الاشكال
فاقسم على الاقل والتبين ... فحظ بالقسمة والتبين

اقول اذا مات انسان وخلف ورثته فيهم خنثى مشكل بين الاشكال الذي ظاهر
الاشكال فيعامل هو ومن معه من الورثة باضر الامرين من ذكورة الخنثى
وانوثته فيعطى كل واحد الاقل المتيقن حالا ويقف الباقي الى ان اتضاحه
حال المشكل فيعمل بحسبه والى ان يصطلحوا فلو مات عن ابن وولد
خنثى مشكل فبتقدير ذكورة الخنثى يكون المال بينه وبين الابن بالسوية
لكل واحد نصف المال وبتقدير انوثته يكون الخنثى الثلث وللابن
الثلثان فيعطى الخنثى اثنين حقه نفسه فيأخذ الثلث فقط ويقف ذكرا
في حق الابن فيأخذ الابن النصف لانه لا يتيقن وبوقف السدس الباقي
بينهما حتى يتضح حال المشكل او يصطلحا واعلم من مفهوم كلامه
انه لو لم يختلف نصيب الخنثى او لم يتباين نصيب غيره من معه من الورثة
او يوطي نصيبه كما لا ان الاقل فلو خلف ابا خنثى وولدا وهو خنثى مشكلا